نسبية حقوق الإنسان

لابد من القول هنا إن حقوق الإنسان ليست بالحقوق (المطلقة، بل هي حقوق نسبية)، ومن ثم فإن المساواة في تقرير حقوق الإنسان للأفراد ليست بمطلقة أيضاً. ونجد أن لهذه الـ «نسبية» مظهران الأول من حيث حدود ممارسة الحق، والثاني من حيث شروط ممارسة الحق». المظهر الأول: من حيث حدود ممارسة الحق في الواقع، فإن كل الحقوق المقررة للإنسان من حيث حدود ممارستها» مقيدة وليست بمطلقة، بمعنى ان ممارسة هذه الحقوق مقيدة بعدم إضرار الإنسان بغيره، وإلا تحولت تلك الممارسة المطلقة وغير المقيدة إلى فوضى وليست حقاً. ومثال ذلك ان للإنسان حقاً في التعبير عن رأيه غير ان هذا الحق لا يعني أن يُعبر الإنسان عن رأيه على حساب حريات وخصوصيات وكرامة الآخرين، إذ ان حرية التعبير عن الرأي لا تكون إلا بالقدر الذي يسمح به القانون، كما ان للإنسان «حقاً في الحياة» غير ان ممارسة هذا الحق والحفاظ عليه لا تعني انتهاك حياة الآخرين، وللإنسان حقاً في التظاهر السلمي» غير ان هذا الحق مقيد بعدم الاعتداء على الأموال العامة والخاصة .

وعدم الاعتداء على الآخرين، وللإنسان حقاً في السفر والتنقل» غير ان الاعتبارات الأمنية والصحية كانتشار الأوبئة توجب تقييد هذا الحق، وهكذا في الحقوق الأخرى. ونشير هنا إلى المقولة الشهيرة حريتك تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين)، ومعنى ذلك ان ممارسة الحقوق والحريات الفردية تنتهي حيث تبدأ حريات الآخرين وحقوقهم، ومن هنا فإن ممارسة الحقوق والحريات محددة ومقيدة وليست بمطلقة، ومن ثم فلا يسمح للفرد أن يمارس حقوقه على الوجه الذي يسبب ضرراً لغيره، وإن فعل ذلك كان حقوق الإنسان نام القانون. مسؤولاً امام ا مع الإشارة إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948 قد بينا ان ممارسة حقوق الإنسان وحرياته تخضع للقيود التي : التي يقررها القانون، كما بينت لا يصح بأي حال من الأحوال، ممارسة هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها، كما بينت ان على كل فرد واجبات تجاه المجتمع»

مادة حقوق الإنسان

م.م منى محمد كاظم